



3626  
/51A



رسالة أبي داود السجستاني

في وصف تاليفه لكتاب السنن

رواية أبي الحسين بن جميع عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي ع

---

بتقمة وتطبيق

محمد زاهد الكوثري

عني عنه

---

ومما

تعطير الأنفاس بذكر سند ابن أركاس

والإصاح عن حكم الإكراه في الطلاق والكاخ

للاما بقلم

محمد زاهد الكوثري

---

طبعت في مطبعة الأنوار بالقاهرة

في ٨ رجب الفرد سنة ١٣٦٩ هـ



# رسالة أبي داود السجستاني

في وصف تأليفه لكتاب السنن

رواية أبي الحسين بن جميع عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي عنه

---

بتقدمة وتعليق

محمد زاهد الكوثري

عنى عنه

---

ومعها

تعطير الأنفاس بذكر سند ابن أركاس  
والافصاح عن حكم الاكراه في الطلاق والنكاح

كلاهما بقلم

محمد زاهد الكوثري

---

طبعت في مطبعة الأنوار بالقاهرة

في ٨ رجب الفرد سنة ١٣٦٩ هـ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة عن سنن أبي داود ورسالته في وصف سننه

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد رسول الله وآله وصحبه وكل من سار على نور هداة .

وبعد فإن كتاب السنن للإمام الحافظ الحجة أنى داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ رحمه الله من أنفع كتب الحديث لمن يعنى بأحاديث الأحكام فى الحلال والحرام حتى قال بعض الأصوليين بكفايته للمجتهد فى الأحاديث ، ولذا ترى الإمام أبابكر أحمد بن على الرازى الجصاص عظيم الاهتمام به وجسّد الاستحضار لأحاديثه خاصة فى شرحه على نسختى الجامع الكبير وشرحه على مختصر الطحاوى ومختصر الكرخى وفى أحكام القرآن وغيرها من مؤلفاته بحيث تجد أحاديثه على طرف لسانه ؛ يسوقها بسنده فيها كلما لزم مع سعة دائرة روايته فى أحاديث الأحكام من سائر دواوين الحديث .

ولسنن أنى داود نحو سبعة من الرواة عنه للؤلؤى وابن داسة منهم مقاربان فى الرواية إلا فى بعض التقديم والتأخير ، وقد سقط من رواية ابن داسة من كتاب الأدب من قوله : ( باب ما يقول إذا أصبح ) إلى ( باب الرجل ينتهى إلى غير مواليه ) فى بعض النسخ . وأما رواية ابن الأعرابى فتتقص عنها كثيراً وقد سقط منها كتاب الثمن والملاحم وكتاب الحروف وكتاب الخاتم ونصف كتاب اللباس ، وفاته من كتاب الطهارة والصلاة والنكاح أوراق كثيرة كما ذكره ابن حجر فى ( المعجم المفهرس ) وابن طولون فى ( الفهرس الأوسط ) . وفى رواية أنى الحسن على بن الحسن بن العبد بعض زيادات تنفع فى نقد الأحاديث ، وكذا رواية اسحاق بن موسى الرملى .

وقد اختلفت الأنظار فى مراتب أحاديثه ، وقد ذكر الذهبى فى سير النبلاء :

(ان أعلى ما فى سنن أبى داود من الثابت ما أخرجه الشيخان وذلك نحو شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغباً عنه وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه فمثل هذا يسكت عنه أبو داود غالباً، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالباً وقد يسكت عنه بحسب شهرة فكارته اه) . هذا فى نقد الذهبى وفيها بعض ما يتأنى ما نص عليه أبو داود فى رسالته .

ورسائله إلى أهل مكة فى وصف سننه بما لا يستغنى عنه باحث فى مراتب أحاديث كتاب أبى داود فأسوقها هنا من خط الحافظ عبد الغنى المقدسى لما فيها من الفوائد الجوزيلة ، وسندى فيها اجازة إلى ابن طولون بسماحه على ناصر الدين أبى البقاء بن زريق الحافظ سماعاً من لفظ ابن ناصر الدين الدمشقى الحافظ سماعاً من أبى هريرة بن الذهبى قراءة على أبى نصر محمد بن محمد بن الشيرازى عن أبى عبد الله عمر بن محمد السهروردى الزاهد عن أبى الفتح محمد بن عبد الباقي بن البصى عن ابن خيرون عن محمد بن على الصورى عن أبى الحسين محمد بن أحمد بن جميع الغسانى عن محمد بن عبد العزيز الهاشمى عن أبى داود رضى الله عنهم أجمعين .

ومن أحسن شروح سنن أبى داود شرح الشهاب بن رسلان أحمد بن محمد المقدسى تلميذ المزي ، وهو محفوظ فى مكتبة ( لاله لى ) فى الآستانة فى أربعة مجلدات تحت رقم ( ٤٩٨ - ٥٠١ ) وفى شروح المتأخرين مجازفات توجب التحرى البالغ والتحرز الشديد . وأما سندى إلى ابن طولون فذكور فى ( التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز ) .

وفى ما علقت على ( شروط الأئمة الستة لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى ) وعلى ( شروط الأئمة الخمسة للحازمى ) بحوث تتعلق بشروط أبى داود لم أر إعادة ذكرها هنا اكفاء بما هنالك . والله سبحانه هو ولى النفع .

محمد زاهد الكوثرى



# بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة أبي داود

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

أخبرنا الشيخ أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سليمان المعروف بابن البطي اجازة ان لم أكن سمعته منه ، قال أنبأنا الشيخ أبو الفضل أحمد ابن الحسن بن خيرون المعدل قراءة عليه وأنا حاضر أسمع ، قيل له أقرأت على أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري الحافظ قال سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جميع الغساني بصيداً فأقربه ، قال سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن القاسم بن عون ابن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي بمكة يقول : سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد السجستاني ، وسئل عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جواباً لهم فأمرني علينا : سلام عليكم فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله الا هو وأسأله أن يصلي على محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم كلما ذكر .

أما بعد عاوانا لله وإياكم عافية لا مكروه معها ولا عقاب بعدها فانكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أي أصح ما عرفت في الباب ووقفت على جميع ما ذكرتم وهو انه كذلك كله إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين فحدهما أقدم (١) إسناداً والآخر صاحبه أقدم في الحفظ فربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح لأنه يكثر . وإنما أردت قرب منفعته ، وإذا أعدت الحديث في الباب من

(١) وفي أصلنا (أقدم إسناداً و آخر صاحبه أقدم في الحفظ) لكن في شرح السجوي على "نقمة" نعني (أقدم إسناداً والآخر أقدم في الحفظ) فيكون قوله (فربما كتبت ذلك) بمعنى ذلك الأقدم في الإسناد لعلو سنده مع تقدم الآخر في الحفظ كما وقع من ذلك في مقدمة صحيح مسلم (ز)

وجيز وثلاثة فأنما هو من زيادة كلام فيه ، وربما فيه كلمة زيادة على الأحاديث وربما اختصرت الحديث الطويل لأنى لو كتبه بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك .

وأما المرسل فقد كان يحتاج به العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك ابن أنس والأوزاعي ، حتى جاء الشافعي فتكلم فيه وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم ، فإذا لم يكن مسند ضد المرسل ولم يوجد مسند فالمرسل يحتاج به ، وليس هو مثل المتصل في القوة .

وليس في كتاب السنن الذى صنفته عن رجل متروك الحديث (١) شيء وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر ، وليس على نحوه في الباب غيره . وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك ولا كتاب وكيع إلا الشيء اليسير ، وعامته في كتاب هؤلاء مراسيل ، وفي كتاب السنن من موطأ مالك بن أنس شيء صالح ، وكذلك من مصنفات حماد بن سلمة وعبد الرزاق . وليس ثلث هذه الكتب فيما أحسبه في كتب جميعهم أعنى مصنفات مالك ابن أنس وحماد بن سلمة وعبد الرزاق .

وقد ألفته نسقا على ما وقع عندي ، فنذكر لك عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة ليس مما خرجته . ثم أنه حديث راه إلا أن يكون في كتابي من حديث آخر فنى لم أخرج الضرف لأنه يكتب على المتعلم .

ولا أعرف أحدا جمع على الاستقصاء غيرى ، وكان الحسن بن علي الخلال قد جمع منه قدر تسعمائة حديث ، وذكر أن ابن المبارك قال: السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو تسعمائة حديث فقيل له إن أبا يوسف قال هي ألف

---

(١) سكن إوافع أنه أخرج من سنن عمرو بن وائد له مشقى ، ومحمد بن عبد الرحمن البيهقي ، وأبي جناب السكبي . رسلين بن أرقم ، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، وهم في عداد المتروكين عند بعضهم ، فلا بد من تقييد كلام أبي داود هذا . ولذا قال ابن رجب في شرح علل الترمذى : (مراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له ، أو لمتروك منفق على تركه ، فإنه قد أخرج لمن قد قيل فيه إنه متروك ولمن قد قيل فيه إنه متهم بالكذب) (ز)

ومائة، قال ابن المبارك : أبو يوسف يأخذ بتلك الهنات <sup>(١)</sup> من هنا وهنا نحو الأحاديث الضعيفة .

وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته <sup>(٢)</sup> ، وفيه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح <sup>(٣)</sup> ، وبعضها أصح من بعض . وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر ، وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد صالح الا (وهي) فيه إلا أن يكون (كلاماً) استخرج من الحديث ولا يكاد يكون هذا .

(١) استكثر ابن المبارك ما ذكره أبو يوسف من أن عدد السنن ألف ومائة باعتبار ما عليه هو ، لكن لمثل أبي يوسف من أئمة الاجتهاد المكثرين من الحديث نظر خاص في الرواة الذين عاشروهم وفي عدد السنن غير نظر أمثال ابن المبارك من المجاهدين غير المتفرغين لاستنباط الأحكام وتطلب أحاديث الأحكام ومثل أبي يوسف يكون أدرى بشيوخه من منابذهم ، وأنت تعلم قولهم في الحسن ابن عماره وقول الرامهرمزي فيه في ( المحدث الفاضل ) ومراد أبي داود من حكاية قول ابن المبارك هنا أنه زاد عليهما ما تراه عنده من عدد السنن ؛ لكن السنة عند السلف هي الطريقة المسلوكة للمسلمين خلفاً عن سلف الى حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم جماعة عن جماعة ، وهذا أضيق من إطلاق السنة عند المتأخرين على ما يشمل خبر الآحاد (ز) .

(٢) وشهرة نكارة الخبر بين أهل الحديث تغني عن البيان لظهور أمره بينهم في نظر الذهبي كحديث الأوعال (ز) .

(٣) أى للاعتبار أو للحجة وتعيين أحدهما تابع للترينة القائمة كما هو شأن المشترك ، وادعاء أنه صالح للحجة تقويل لأبي داود ما لم يقله ، قال النووي : في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها فلا بد من تأويله اهـ ثم ناقض النووي نفسه في شرح المذهب واحتج فيه بما سكت عليه أبو داود إطلاقاً وهذا ليس بجيد ، وقد روى أبو داود عن أمثال ابن لهيعة وصالح مولى التوأمة ، وعبد الله بن محمد بن عقيل ، وهشام بن وردان وسلمة ابن الفضل ، ودلهم بن صالح وغيرهم من "ضعفاء" ساكتنا عنهم وسكوته إنما يبين بعد استقصاء الروايات المختلفة من كتاب السنن لأن في بعضها ما ليس في الآخر (ز)

ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا من هذا الكتاب .  
ولا يضر رجلاً أن لا يكتب شيئاً من العلم بعدما يكتب هذه الكتب . ولذا  
نظر فيه وتدبره وتفهمه حيثئذ يعلم مقداره .

وأما هذه المسائل مسائل الثوري ومالك والشافعي فهذه الأحاديث  
أصولها . ويعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب من رأى أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم ، ويكتب أيضاً مثل جامع سفيان الثوري فإنه أحسن  
ما وضع الناس في الجوامع .

والأحاديث التي وضعها في كتاب السنن أكثرها مشاهير ، وهي عند كل  
من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تميزها لا يقدر عليه كل الناس والفخر  
بها أنها مشاهير ذنه لا يحتاج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى  
ابن سعيد والثقات من أئمة العلم ، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت  
من يطعن فيه ولا يحتاج بالحديث الذي قد احتج به إذ كان الحديث غريباً  
شاذاً ، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك  
أحد ، وقال إبراهيم النخعي : كانوا يكرهون الغريب من الحديث . وقال يزيد  
ابن أبي حبيب إذا سمعت الحديث فنشده كما ننشد الضالة ونعرف والا فدعه .  
وأن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل وهو مرسى ومندلس  
وهو إذا لم توجد الصحيح عندنا أعني الحديث على معنى أنه متصل وهو  
مثل الحسن عن جابر ، والحسن عن أبي هريرة ، والحكم عن مقسم عن  
ابن عباس ، وليس بمتصل . وسماع الحكم عن مقسم أربعة أحاديث . وأما  
أبو إسحاق عن الحارث عن علي فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة  
أحاديث ليس فيها مسند واحد .

وأما ما في كتابي السنن من هذا النحو فقليل وأمله ليس للحارث الأعور  
في كتاب السنن إلا حديث واحد . وقد كتبت به بأجرة وربما كان في الحديث  
ما تثبت صحة الحديث ، إذ كان يعني ذلك على ضربين تركت الحديث إذا  
لم أفقهه ، وربما كتبت به وبينته وربما لم أنف عاينه وربما أتوقف عن مثل هذه  
لأنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من  
عيوب الحديث لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا .

وعدد كتب هذه السنن ثمانية عشر جزءاً مع المراسيل منها جزء واحد مراسيل . وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من المراسيل منها ما لا يصح ومنها ما هو مسند عن غيره وهو متصل صحيح ولعل عدد الذي في كتي من الاحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، ونحو ستمائة حديث من المراسيل فن أحب أن يميز هذه الاحاديث مع الالفاظ فر بما يجيء حديث من طريق وهو عند العامة من طريق الائمة الذين هم مشهورون غير أنه ربما طلب اللفظة التي يكون لها معان كثيرة . ومن عرفت نقل في <sup>(١)</sup> جميع هذه الكتب فر بما يجيء الإسناد فيعلم من حديث غيره أنه غير متصل ، ولا يتبينه السامع الا بأن يعلم الاحاديث ويكون له فيه معرفة فيقف عليه مثل ما يروى عن ابن جريج قال أخبرت عن الزهري . ويرويه البرساني <sup>(٢)</sup> عن ابن جريج عن الزهري ، فالذي يسمع يظن أنه متصل ، ولا يصح عنه ، فانما تركناه لذلك ، لأن أصل الحديث غير متصل ولا يصح وهو حديث معلول ، ومثل هذا كثير ، والذي لا يعلم يقول قد ترك حديثاً صحيحاً من هذا وجاء بحديث معلول .

ولم أصنف في كتاب السنن إلا الاحكام ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الاعمال وغيرها فهذه الاربعة الآلاف والتماثمة <sup>(٣)</sup> كلها في الاحكام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليماً وحسبنا الله ونعم الوكيل .

منقولة من النسخة المحفوظة بظاهرية دمشق : حديث ٣٤٨ (١٨٨) وفي الاصل بعض وقفات مع كونه بخط الحافظ عبد الغني المقدسي . والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين (ز) .

(١) وفي الاصل «من» (ز) (٢) محمد بن بكر الرساسي (ز) (٣) وفي آخر نسخة عبد الغني المقدسي : ( ان أما الحسن علي بن الحسن - العبد سميع كتاب السنن من أبي داود ست مرار . وان في كتاب أبي داود مائة آلاف حديث وأن أربعة آلاف حديث منها أصل وألفين مكرر ، والبصري يزيد على البغدادي ستمائة حديث ونيفاً وستين حديثاً والالف كلمة ونيفاً ) . وهذا يخالف ما هنا فليحذر (ز)

تعطير الأنفاس بذكر سند ابن أركاس

بقلم

محمد زاهد الكوثري

عنى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فقد سألتني عالم فاضل له اهتمام بضبط رجال الأسانيد في الروايات عن ابن أركاس الوارد في طبقة الآخذين عن الحافظ ابن حجر فأقول مستعينا بالله جل جلاله : إن ( ابن أركاس ) المذكور في عداد تلاميذ ابن حجر العسقلاني في أثبات بعض امشاركة والمغاربة من المتأخرين هو عضد الدين محمد بن أركاس الأيبكي النظامي — نسبة إلى مريه وخاله الآتي ذكره — المولود سنة ٨٤٢ هـ المترجم له في ( ٧ — ١٣١ ) من الضوء اللامع للحافظ السخاوي وفي طبقات الحنفية للتعنى التميمي ، وكانت وفاته سنة ٩٨٠ هـ فيما ذكره أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن الغزالي العامري في كتابه ( ديوان الاسلام ) المحفوظ تحت رقم ٢٥٤ ( تاريخ ) في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية ، ونسرى هذا هو صاحب د لطائف المنى في آثار خدمة السنة المذكور في « التحرير الوجيز » فيكون ابن أركاس ابن ثمان وثلاثين ومائة سنة عند وفاته على تقدير صحة التاريخ المذكور لوفاته في د ديوان الاسلام .

وقد انفرد بالرواية عنه محمد حجازي<sup>(١)</sup> الواعظ شارح الجامع الصغير

(١) اسم لا نسبة (ر)

للسيوطي المترجم له في «خلاصة الآثار في أعيان القرن الحادى عشر» للمحبي في «٤ - ١٧٥» منه ويؤيد المحبي هناك أخذ ابن أركاس عن ابن حجر تعويلاً على ترجمته في طبقات التميمي، ولا غبار في أخذه عنه إلا أن تعميده إلى سنة ٩٨٠هـ. هو محل الاشتباه لانفراد حجازى الواعظ بهذا النبأ وبهذا الإسناد، كما يقول أبو المعالى الغزى المذكور.

وقد عول على هذا الإسناد عبد الباقي الحنبلى في «رياض الجنة في آثار خدمة السنة» المذكور في «التحرير الوجيز» أيضاً حيث ساق أسانيد بطريق شيخه محمد حجازى الواعظ عن ابن أركاس عن ابن حجر، وللغاربة خاصة شغف بسوق الأسانيد بطريق (ابن أركاس) هذا بابدال السنين شيئاً كما هو عادتهم في التعريب مثل قولهم في «تركس»، و«أركس»، «تركش»، و«أركش».

و«أركاس» في الاصل بضم الهمزة وسكون الراء والكاف، ولا استحالة في اجتماع الساكنين عند الترك والاعاجم - وهو بمعنى «لا يحفل» في الاصل وهذا اللفظ نطقه «أوركس» في اللهجة العثمانية الحديثة، هذا هو أصل هذا اللفظ في اللغة التركية. ثم جعل علماً. فتكسر الكاف عند التعريب فتأدياً من اجتماع الساكنين.

و(أركاس) هذا من المماليك الجراكسة في عهد الظاهر برقوق وهو صالح معمر صحب أكمل الدين البابرتى وغيره. ولد مات (أركاس) هذا سنة ٨٤٤هـ وترك ابنه محمداً وهو ابن ستين تولى كسائته خاله نظام الدين محمد بن ألبينا الحنفى مكانة لاركاس الذى كان كغله عندما قتل الناصر فرج أباه ظلماً وعدواناً أسوة بما كان يفعله فى ممالك أبيه برقوق، فنشأ محمد بن أركاس نشأة طيبة، وتنفى العلوم عن شيوخ ذكرهم السخاوى. وجمع تذكراً في مجلدات قبل وفاة السخاوى. وهو كان لطيف الذات كثير الادب كما يقول السخاوى. وفي (قطف الثمر): (ص ٧) رواية الشريف الولاتى<sup>(١)</sup> عن ابن أركاس

(١) هكذا في «حسن الوفاء» وأيده الاستاد الفضلى باعث بحري هذه الرسالة وخطاً من قال الواولتى بناء على ما سمعه من أهل تلك الديار (ز)

فلا يكون حجازي الواعظ منفرداً بالرواية عنه كما ظن أبو المعالي الغزى ،  
 لكن قلما يوثق بصاحب قطف الثمر في ذكره متابعات لرواة عن معمر بن  
 مجاهيل . وقد تلاعبت الأقلام في الإثبات في هذا الاسم ، ففى ثبت الامير  
 الكبير ( ص ٨ ) : ( عن شيخه المعمر ابن أحمد <sup>(١)</sup> الساكن بغيظ العدة  
 بمصر عن ابن حجر ) ٠ وفى ( قطف الثمر ) ص ٧ ( عن محمد بن خليل عرف  
 بابن أركاش الحنفى عن ابن حجر ) ، وفى ( حصر الشارد ) : ( عن محمد <sup>(٢)</sup> بن  
 محمد بن خليل المعروف بابن أركاش الحنفى عن ابن حجر ) . وغير ذلك .  
 وقد روى عن الواعظ أبى عبد الرحمن محمد بن أحمد بن محمد الشعرائى  
 المعروف بحجازى الواعظ : محمد بن علاء الدين البابلى الحافظ كما روى عنه  
 عبد الباقي الحنبلى كما سبق من غير أن يتهماه فى روايته عن ابن أركاش المعمر  
 وبالنظر إلى تلاعب الأقلام فى إسمه لا يبعد أن يكون شيخ الواعظ هو  
 الشيخ أحمد الجرکسى المعمر - لا محمد بن أركاش - الذى يقول عنه الواعظ  
 فى فتوى له : ( سمعت من أستاذى المؤرخ من ألق الا صاغر بالاكبر شهاب  
 الدين أحمد الجرکسى ) كما فى أخبار الاول للإسحاقى ( ص ١٤٣ ) فتكون رواية  
 الواعظ ( عن أحمد عن أبيه محمد بن أركاش عن ابن حجر فىكون تاريخ  
 ٩٨٠ هـ تاريخاً لوفاة أحمد دون أبيه ، ولعل أباه سابق الوفاة بأن توفى فى حدود  
 سنة ٩٢٠ هـ ، ومن عاش ١٣٨ سنة فى غاية الندرة فى تلك القرون ، ولا سيما  
 بين العلماء . رغم مزاعم الاطناء ، فىكون النزول فى السند أجود وأسلم من  
 'اعلو بسند فيه مغاير والله سبحانه ولى التوفيق والتسديد ، وصلى الله على  
 سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . تحريراً بقلم الفقير اليه سبحانه محمد زاهد بن  
 الحسن الكوثرى عفى عنهما فى ٢٢ من ذى القعدة سنة ١٣٦٣ هـ والحمد لله  
 أولاً وآخراً .

- 
- (١) واعل لفظ ( ا ب ) مقحم فى غير موضعه مع سقوط إسم الاب وأصل  
 الكلام ( أحمد بن محمد ساكن غيظ العدة ) والله أعلم ( ز )  
 (٢) ولعله محرف من أحمد فىكون ( خليل ) فى الموضعين اسماً آخر لاركاش  
 جمعاً بين الاسم التركى والاسم العربى على عادة الاتراك والله أعلم ( ز )



## الافصاح عن حكم الإكراه في الطلاق والنكاح

بقلم محمد زاهد الكوثري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وآله وصحبه أجمعين  
أما بعد فقد اقترح على بعض أهل العلم والفضل أن أتحدث عن قول أبي  
حنيفة في حكم الإكراه في الطلاق والنكاح مع تبين وجه اندفاع رأى ابن  
حزم في ذلك فكتبت مايسره الله سبحانه لي في هذا الموضوع وسميته (الافصاح  
عن حكم الاكراه في الطلاق والنكاح) وذن الله التوفيق والتسديد .

فأما مسألة الإكراه عند أصحابنا فشروحة شرحاً جيداً في الجوهر النقي  
ونصب الرأية وعمدة العيني وبنائته وفيض الباري وعقود الجواهر المنيفة  
للمرتضى ، وعلى كل حال المسألة خلافية بين الساف فلا محل لتحويل أن  
حزم في المسألة كما سنلم به ان شاء الله تعالى ، فأتحدث هنا عن المسألة اجمالاً  
والله ولي التسديد فأقول :

قال ابن عبد البر في الاستذكار شرح الموطأ - وهو من محفوظات دار  
الكتب المصرية - وإجلال مؤلفه كلمة اتفاق بين العلماء حتى عند ابن حزم :  
« كان الشعبي والنخعي والزهرى وابن المسيب وأبو قلابه وشريح في رواية  
يرون طلاق المكره جائزاً وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وكذا ذكرهم  
ابن المنذر في الاشراف الا أنه ذكر بدل شريح قتادة »

وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عمر<sup>(١)</sup> أنه أجاز طلاق المكره ،  
وأخرج عن الشعبي والنخعي والزهرى وقتادة وأبي قلابه أنهم أجازوه ،  
وأخرج عن سعيد بن جبير أنه بلغه قول الحسن : « ليس طلاق المكره  
بشيء » فقال يرحمه الله انما كان أهل الشرك يكرهون الرجل على الكفر  
والطلاق فذلك الذى ليس بشيء وأما ما صنع أهل الإسلام بينهم فهو جائز اه  
يعنى أنه نافذ ، وأخرجه ابن أبى شيبه في مصنفه عن الشعبي والنخعي وابن  
المسيب وأبي قلابه وشريح اه .

ومن علم منزلة ابن المسيب والزهرى في فقهاء المدينة بل الشام ومنزلة  
النخعي وابن جبير والشعبي وشريح في فقهاء الكوفة ومنزلة قتادة وأبي قلابه

---

(١) هذا ينافى أثر ثابت بن عياض في الموطأ فليُنظر أيهما المؤخر

بين فقهاء البصرة لا يتسرع إلى تخطئة من يرى هذا الرأي من أمثال أبي حنيفة والثوري وأصحابهما. وقد صح عن علي كرم الله وجهه: كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه اه علقه البخاري وأخرجه أبو القاسم البغوي في الجعديات وسعيد بن منصور في السنن بسند صحيح كما في فتح الباري «٣١٦-٩» ،

وقال البدر العيني في البناية شرح الهداية وفي عمدة القاري شرح البخاري: ان مذهبنا مذهب عمر وعلي وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم وبه قال الشعبي وابن جبير والنخعي والزهرى وسعيد بن المسيب وشرح القاضي وأبو قلابة وقتادة والثوري وثبت ذلك عن عمر بن عبد العزيز أيضاً .

قال الخطابي في معالم السنن «٣- ٢٤٣» : قال أصحاب الشافعي في المكروه: إنما لا يمضى طلاقه إذا ورى عنه بشيء مثل أن ينوى طلاقاً من وثاق أو نحوه كما يكبره على الكفر فيورى وهو يعتقد بقلبه الايمان اه .

وقول مالك والشافعي وأحمد في تجويز النطق بالطلاق غير قاصد معناه عند الاكراه، فاذا قصد المعنى لزم أن يقع الطلاق حيث لا يتناول له الاكراه فليتأمل. وقال السهيلي في الروض في مذهب أبي حنيفة في الاكراه: إن الوجه الفقهي يؤيده اه وقال الكشميري في فيض الباري «٣١٦-٤» رخص الحنفية المكروه بالتورية فاعتبروا توريته ديانة وقضاء وأما إذا استحتم ولم يور فيعتبرون طلاقه كما في شرح الوقاية اه فيكون هذا موافقاً لقول الخطابي في مذهب الشافعية . فلننظر الآن في أدلة ابن حزم ونزواته : أما عزوه إلى عمر أن الطلاق

بالاكراه ليس بطلاق ففي سننه عبد الملك بن قدامة الجحى وأبوه ، فعبد الملك ضعفه أبو حاتم ، وقال أبو داود: في حديثه نكارة ، وقال الدارقطني يترك وقال البخاري يعرف وينكر ، وقول ابن معين صالح لا يقوى أمام تلك الجروح. وأما أبوه فقد قال عنه ابن عبد الهادي في التقيح إنه لم يدرك عمر اه ، وروى أبو عبيد خلاف هذا عن عمر فقال : فرغ إلى عمر فأبانها منه وليس ذاك بأولى من هذا ، فكيف يتمسك ابن حزم برواية مضطربة في سندها ضعف مع الانقطاع! بل في سنن سعيد بن منصور عن فرج بن فضالة عن عمرو بن شراحيل عن عمر إمضاء طلاقها ، ومثله عن ابن عمر رضى

الله عنهما كما اعترف بهما ابن حزم وأخذ يؤولهما من غير مبرر . والكلام في فرج في رواياته عن أشخاص خاصة وليس هذا منهم . وأما ما عزاه إلى علي ففي سنده حماد بن سلمة وهو مختلط فلا يصح خبره عن غير ثابت حتى عند مسلم . وأما ما عزاه إلى ابن عمر وابن الزبير ففي سنده ابن عيينة اختلط قبل وفاته بمدة لكن تأيد بما في الموطأ من أثر ثابت بن الأحنف وأما ما عزاه إلى ابن عباس ففي سنده هشيم وهو كثير التدليس وعكرمة مختلف فيه وعن عنة يحيى بن أبي كثير وهو مدلس مراسيله شبه الريح ولم يسمع من أنس فضلاً عن ابن عباس رضي الله عنهم ولم يذكر سنداً لما عزاه لغيرهم حتى نتكلم فيه على أنه لا حاجة في قول الصحابة عند الظاهرية فكيف يحاول أن يحتاج بقولهم هنا . وأما حديث لا طلاق في إغلاق فمحتمل لمعان فلا يحتاج به هنا .

وأما احتجاجه بحديث « إنما لكل امرئ ما نوى » فلو بني الأمر على النية دون اللفظ لوقع الطلاق والعاق والنكاح والذنر وغيرها بالنية المجردة ولا قائل بذلك فسقط هذا الاستدلال، وأما تمسكه بحديث « إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فلا حاجة له فيه على تقدير صحة الحديث ، وقد قال ابن أبي حاتم عن طرق هذا الحديث : قال أبي هذه أحاديث منكورة كأنها موضوعة ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت أسناده اه وقال محمد ابن نصر المروزي في الاختلاف : ليس له إسناد يحتاج بمثله . وقال عبد الله بن أحمد في العلل ان أباه أنكر هذا الحديث جداً وقال أحمد في رواية الخلال : من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله . راجع بسط الكلام في روايات هذا الحديث ووجوه القول فيها في نصب الراية ٢ - ٦٤ ، والتلخيص ١٠٩ ، لأن « تجاوز » ظاهر في رفع الائم لا رفع الحكم لأن من قتل خطأ فعليه الدية والكفارة بالنص ، ومن جامع بالأكراه فعليه الغسل كما يترتب عليه فساد الحج والصوم وغير ذلك من الأحكام اجماعاً .

على أن هذا الحديث أخرجه ابن حزم بطريق الربيع المؤذن عن بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عبيد بن عمير عن ابن عباس مرفوعاً فحكم بصحته

مع أن شيخ الربيع في هذا الحديث مختلف فيه وهو أيوب بن سويد عند الحاكم وبشر عند غيره وأيوب هذا ضعفه أحمد ، وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن معين ليس بشيء ، والاقتصار على هذا ليس من الأمانة في شيء .  
على أن ابن حزم كثير الأوهام في الرجال وكثير الأغلاط في الأحاديث كما يظهر من تتبع كلامه في مخالفة أئمة الهدى وكما يظهر في « القدر المعلى في الكلام على أحاديث المحلى » للحافظ قطب الدين الحلبي .  
وأما حجة أصحابنا في المسألة سوى تلك الآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم فأحاديث :

منها حديث أبي هريرة مرفوعا « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة ، حسنه الترمذى وقال : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . وقال الحاكم بعد أن أخرج الحديث بطريق عبد الرحمن بن حبيب : هذا هو ابن أردك من ثقات المدنيين اه . وغاية ما قال الذهبي في ابن أردك هذا فيه لين ، لكن قال في الميزان : صدوق له ما ينكر اه . ومن الذى لا يكون عنده ما ينكر ؟! وفي تهذيب التهذيب أنه ذكره ابن حبان في الثقات . فبعد أن وثقه ابن حبان والحاكم وقال الذهبي أنه صدوق وحسن له الترمذى يكون من الثهور البالغ قول ابن حزم « ١٠ - ٢٠٤ » فيه : أنه متفق على ضعف روايته بعد أن صف حديثه في صف الأحاديث الموضوعة ولم يقل فيه منكر الحديث سوى النسائي وهو معروف بالتشدد ، على أن الحديث رواه أبو حنيفة مباشرة عن عطاء ابن أبي رباح عن ابن ماهيم وهذا سند كالجبل كما في مسند الحارثي من رواية الوليد بن مسلم عن أبي حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن ماهيم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وهذا متابع نوى أن كان الحديث السابق في حاجة إلى متابع .

على أن ابن حزم يحمل الترمذى فيقول عنه من أبو عيسى ؟ ويجهل ابن ماجه كما ذكرت في كثير من المواضع ولا سيما فيما علقته على شروط الأئمة . ومضمون هذا الحديث أن الاعتداد في تلك المسائل بما ينطق به اللسان

لا بما فى القلب المغيب عنا فيدخل النطق بالطلاق فى حالة الاكراه فى أحد القبيلىن حتما فلا معنى لمحاولة ابن حزم التلصص . من حكم هذا الحديث الصريح فى هذا الباب (١٠-٢٠٤) .

ومنها حديث الطحاوى (٢-٥٧) فى معانى الآثار فى قوله عليه السلام لحذيفة وأبيه حين حلفهما المشركون : نفى لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم . ومنها آثار الصحابة والاحاديث المرسله فاننا نحتاج بها .

وأما محاولته الرد على الأحاديث المرسله فى هذا الباب بأنها مرسله فنزعه ظاهريه حدثت بعد المائتين . فالأئمة المتبوعون على قبول المرسل ولا سيما عند تأييده بتعدد المخرج ونحو ذلك كما هو مشروح فى موضعه . وهنا التأييد ظاهر مكشوف . والمتلاعب بالدين من تكلم فى الأدلة الناصعة بجمل . ورد الاحاديث المرسله على الاطلاق ، وبذا آثار الصحابة رضى الله عنهم . وأما دعوى سقوط مادون الكفر بالاكراه بطريق الاولوية فغفلة عن أن الساقط عن الحكم عند الاكراه هو النطق باللفظ لا اعتقاد الكفر فيكون المسموح للمكروه النطق باللفظ موريا لا قاصداً معناه كما سبق من الخطأ فى مذهب الشافعى والكشميرى فى مذهب أبى حنيفة . وهناك أحاديث أخرى ضعيفة لكن يقوى بعضها بعضاً فيستأنس بها على أقل تقدير .

ثم ترك المرأة عند رجل لا يغار على عرضه فيخضع للاكراه لا يتناسب مع عز الإسلام الذى لا يقبل الخنوع والذلة فليحكم بانفصالها عن ذلك الرجل لتكون زوجة لرجل يعرف العز والكرامة والدفاع عن العرض ، على أن الاكراه فى أمر النكاح والطلاق يكون عند سيادة الفوضى ووهن سلطان الحكم ، فاذك إذ لم يصل المكروه إلى بغيته بطريق وقوع النكاح أو الطلاق يسعى للوصول إلى غايته بالقتل وهذا أضر الشرين ، مع ما فى ذلك الحكم بالوقوع من صون الانساب من الاختلاط . وعلى كل حال المسألة خلافية لا إمكان لجعلها اتفاقية للدلالة المتقابلة فى المسألة وغاية ما يفعل ترجيح أحد القولين على الآخر بمرجحات تختلف فيها الأنظار . والله سبحانه أعلم .

فى ١١ من ربيع الأول سنة ١٣٦٦

## بعض مؤلفات الكوثري وتعليقاته المطبوعة

- تانيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب .
- الترحيب بنقد التأنيب ، من غير التاريخ .
- النسكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على إبي حنيفة .
- إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق لابن الجويني . ومعه : اقوم المسالك في بحث اخذ مالك عن أبي حنيفة واخذ أبي حنيفة عن مالك .
- الاشفاق على احكام الطلاق في الرد على من يقول إن الثلاث واحدة .
- بلوغ الاماني في سيرة الامام محمد بن الحسن الشيباني .
- حسن التقاضى في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي .
- لمحات النظر في سيرة الامام زفر .
- الامتاع بسيرة الامامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع .
- الحاوى في سيرة الامام أبي جعفر الطحاوى .
- التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز .
- صفعات البرهان على صفحات العدوان .
- إرغام المريد في شرح النظم العتيد لتوسل المريد .
- بحق القول في مسألة التوسل .
- نبراس المهتدى في اجتلاء انباء العارف دمرdash المهدى .
- نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة .
- رفع الاشتباه في حكم كشف الراس ولبس النعان في الصلاة .
- الفوائد الوافية في العروض والقافية .
- حنين المنفجع وحنين المتوجع .
- لغت الملحظ ابي مامى الاختلاف في اللفظ لابن فتيبة .
- بديد الظلام الخيم من نونية ابن القيم تعليقا على السيف الصقيل للثقي السبكي .
- التعليقات المهمة على شروحه الأئمة : الستة لمحمد بن طاهر المقدسى والخمسة للبحازمى .
- تعليقات على خصائص مسند الامام احمد لابن موسى المدينى والمصعد الاحمد لابن الجزرى .
- مقدمة وتعليق على رسالة أبي داود في وصف تأليفه للسني .

تعطير الأنفاس بذكر ابن أركاس .

الافصح عن حكم الإكراه في الطلاق والنكاح .

تقدمة وتعليق على ذيول طبقات الحفاظ للحسيني والتقي بن فهد والجلال السيوطي .

تقدمة وتعليق على تبیین كذب المفتری فی الذب عن الامام الأشعري لابن عساكر .

تقدمة وتعليق على التبصير لابی المظفر الاسفراينی فی الفرق .

تقدمة وتعليق على التنبیه والرد على اهل الاهواء والبدع لابی الحسين الملقی .

تقدمة وتعليق على الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي .

تقدمة وتعليق على كشف اسرار الباطنية للحاجي .

تقدمة وتعليق على اللعة فی الوجود وافعال العباد والقدر وما الى ذلك لابراهيم الحلبي المذاری .

تقدمة بیان مذهب الباطنية وبطلانه لمحمد بن الحسن الديلمي اليماني .

تقدمة طبقات ابن سعد ،

تقدمة ذیل الروضتين لأبی شامة .

تقدمة نصب الراية فی تخريج أحاديث الهداية .

تقدمة ترتيب مسند الامام الشافعي لمحمد عابد السندی .

تقدمة وتعليق على مراتب الاجماع لابن حزم .

تقدمة وتعليق على التنبذ لابن حزم فی أصول المذهب الظاهري .

تقدمة وتعليق على اختلاف الموطآت للدارقطني وكشف المخطأ فی فضل الموطأ

لابن عساكر .

تقدمة وتعليق على الاسماء والصفات للبيهقي .

تقدمة الحدائق فی الفلسفة العالية لابن السيد البطليوسي .

تقدمة وتعليق على حقيقة الانسان والروح للجلال الدواني .

تقدمة وتعليق على العقيدة النظامية لامام الحرمين .

تعليق على الأجزاء الثلاثة للذهبي فی مناقب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد

ابن الحسن .

تقدمة وتعليق على زغل العلم للذهبي .

تقدمة وتعليق على العالم والمتعلم رواية أبي مقاتل عن أبي حنيفة ورسالة

أبي حنيفة إلى عثمان البتي إمام أهل البصرة في الإرجاء رواية أبي يوسف عنه  
والفقه الألبسط رواية أبي مطيع عنه .

تقدمة فهارس البخارى للأستاذ الشيخ رضوان محمد رضوان

تقدمة إشارات المرام من عبارات الامام للعلامة كمال الدين البياضى فى الألفيات .

تقدمة العالم والمتعلم لأبى بكر الوراق الترمذى .

كلية جامعة عن الروض النضير شرح المجموع الفقهى الكبير فى مذهب الزيدية .

تقدمة الخور العين لنشوان الخيرى .

مختصر تذهيب التاج اللجيني فى ترجمة البدر العيني : فى صدر الطبعة الجديدة

من نجاح القارى شرح صحيح البخارى .

تقدمة وبعض تعليق على دفع شبه التشبيه لان الجوزى .

تقدمة الأعلام الشرقية للاستاذ زكى مجاهد .

تقدمة انتقاد المغنى عن الحفظ والكتاب .

تقدمة النهضة الإصلاحية للأسرة الاسلامية للاستاذ الكبير المغفور له مصطفى

الحمامى خطيب الجامع الزينى .

تقدمة منتهى آمال الخطباء للاستاذ الكبير الحامى المذكور .

تقدمة براهين الكتاب والسنة للعلامة الاستاذ العارف بالله الشيخ سلامة العزامى

تقدمة وتعليق على شرح المقدمات الخمس والعشرين فى توحيد الله وتنزيهه

المدونة فى دلالة الحائرين للفيلسوف الإسرائيلى موسى بن ميمون القرطبي

والشرح للرئيس محمد بن أبى بكر التبريزى . إلى غير ذلك من رسائل وتقاريظ

ونحو مائة وعشرين مقالا فى شتى الموضوعات الهامة . جعلها الله خالصة

لوجه الكريم .





